الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الملتقى العلمي الوطني: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة: عوامل انتشار الطلاق وتداعياته الاجتماعية في المجتمع الجزائري

Factors Contributing to the Spread of Divorce and Its Social Implications in Algerian Society

إستمارة المشاركة

المعلومات الخاصة بالمشارك 1

الاسم واللقب: حملاوي حميد

الجنسية: جزائرية

البلد: الجزائر

الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي

القسم: علوم الإعلام والاتصال

التخصص: علم اجتماع التنمية

جامعة الانتماء: جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الهاتف: 05.57.41.31.34

البريد الإلكتروني: hamlaoui.hamid@univ-guelma.dz

محور المداخلة: المحور الثاني

عنوان المداخلة: عوامل انتشار الطلاق وتداعياته الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

المعلومات الخاصة بالمشارك 2

الاسم واللقب: أصالة بوعلي

الجنسية: جزائرية

البلد: الجزائر

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه

القسم: علم الإجتماع

التخصص: علم اجتماع التنظيم والعمل

جامعة الانتماء: جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الهاتف: 06.57.42.90.84

البريد الإلكتروني: bouali.assala@univ-guelma.dz

محور المداخلة: المحور الثاني

عنوان المداخلة: عوامل انتشار الطلاق وتداعياته الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

الملخص

تبحث هذه الدراسة في انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، بوصفها أحد أبرز التحولات الاجتماعية المعاصرة هادفة إلى الكشف عن العوامل الرئيسة المفسرة لها، وتحليل انعكاساتها على البنية الأسرية والمجتمعية، بالاعتماد على منهج وصفي–تحليلي يستند إلى الأدبيات والدراسات النظرية ذات الصلة.

تشير النتائج إلى أن الطلاق لم يعد حدثًا فرديًا معزولًا، بل ظاهرة اجتماعية ناتجة عن تداخل عوامل اقتصادية كالبطالة وتراجع الدخل، وتحولات ثقافية وقيمية متصلة بأدوار المرأة والوسائط الرقمية، إضافة إلى تأثيرات تشريعية أعادت تشكيل العلاقة الزوجية. وقد أفضى هذا الانتشار إلى هشاشة الروابط الأسرية، وتراجع آليات التضامن الاجتماعي، بما يعكس تهديدًا مباشرًا للاستقرار القيمي والتماسك المجتمعي. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تبني مقاربة شمولية تراعي الأبعاد الاقتصادية والثقافية والتشريعية، بما يسهم في احتواء الظاهرة وتعزيز استقرار الأسرة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الجزائر، عوامل الانتشار، التداعيات الاجتماعية.

Abstract

This study explores the spread of divorce in Algerian society as one of the most significant contemporary social transformations. It aims to identify the main explanatory factors and analyze its repercussions on family and social structures, relying on a descriptive–analytical approach grounded in relevant literature and theoretical studies.

Findings reveal that divorce is no longer an isolated individual event but a social phenomenon shaped by intersecting factors : economic challenges such as unemployment and declining income, cultural and value shifts related to women's roles and digital media, as well as legislative changes reshaping marital relations. The growing prevalence of divorce has led to fragile family bonds and weakened social solidarity mechanisms, reflecting a direct threat to value stability and community cohesion.

The study concludes by emphasizing the need for a comprehensive approach that addresses economic, cultural, and legal dimensions to contain the phenomenon and strengthen the stability of Algerian families.

Keywords : Divorce, Algeria, Spread Factors, Social Implications

مقدمة

يعَدّ الطلاق من أبرز الظواهر الاجتماعية التي برزت بقوة في العقود الأخيرة، وأخذت تشكل هاجسًا متزايدًا داخل المجتمع الجزائري، إذ لم يعد مجرد حالة فردية تخص زوجين، بل تحول إلى ظاهرة ذات أبعاد بنيوية تمسّ استقرار الأسرة وتوازن المجتمع ككل. فالأسرة، باعتبارها الخلية الأساسية للتنشئة الاجتماعية وحاضنة القيم، أضحت تواجه ضغوطًا متزايدة ناجمة عن التحولات الاقتصادية، وتغير أنماط العيش، واتساع تأثير الوسائط التكنولوجية التي أعادت تشكيل التصورات والأدوار داخل الحياة الزوجية.

لقد أظهرت الإحصاءات الرسمية والدراسات الميدانية تنامي معدلات الطلاق بوتيرة لافتة، ما يجعل الظاهرة تستدعي مقاربة سوسيولوجية معمّقة لا تكتفي برصد الأرقام، وإنما تسعى إلى تحليل العوامل المفسِّرة لها، سواء كانت اقتصادية تتعلق بالبطالة وتراجع القدرة الشرائية، أو ثقافية ترتبط بتغير القيم وأدوار النوع الاجتماعي، أو قانونية تتصل بالإصلاحات التشريعية التي يسرت إجراءات الانفصال.

ولا يقتصر أثر الطلاق على التفكك الأسري فحسب، بل يمتد إلى تهديد التماسك الاجتماعي، من خلال إضعاف شبكات التضامن، وخلق حالات من الاضطراب القيمي والنفسي، خصوصًا لدى الأطفال واليافعين. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في بحث العوامل المؤدية إلى انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري، وتحليل تداعياته على البنية الاجتماعية، بغية المساهمة في صياغة رؤية أكثر شمولية لمعالجة هذه الظاهرة المتنامية.

1. مفهوم الطلاق

يُعرَّف الطلاق في الأدبيات السوسيولوجية كظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز حدودها القانونية لتكشف عن تحولات أعمق في بنية الأسرة ووظائفها. فقد اعتبرته حدثًا أسريًا جوهريًا يؤدي إلى خلخلة أدوار الأسرة ومراكزها، بما يعكس أثره العميق على عملية التنشئة الاجتماعية أما **هناء حسن سدخان البدري** فترى فيه مشكلة اجتماعية ونفسية متشابكة، إذ تمتد تداعياته لتشمل الأطفال والمجتمع ككل من خلال ما يخلّفه من اضطرابات اقتصادية وتربوية وقيمية(**زروقي، 2018، ص. 50**) من جهتها، تطرح منيرة قوراري الطلاق باعتباره ظاهرة تاريخية وسوسيو-أنثروبولوجية مرتبطة بالتحولات القيمية والاجتماعية الأوسع حيث يعكس انزياحًا في توازن العلاقات الأسرية وتراجع قدرة البنى التقليدية على ضبط التفاعلات. وتؤكد دراسات عربية معاصرة أنّ الطلاق لم يعد حالة فردية معزولة، بل ظاهرة مركبة تنشأ عن تداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وتشريعية، وتُعد مؤشرًا على ضعف آليات الضبط الاجتماعي التقليدية وإعادة إنتاج مرجعيات قيمية جديدة.

وانطلاقًا من هذه المقاربات النظرية، يمكن صياغة تعريف إجرائي موحّد للطلاق على أنه: **إجراء قانوني واجتماعي يُنهي العلاقة الزوجية، لكنه يتجاوز حدود الانفصال بين الزوجين ليعبّر عن ظاهرة سوسيولوجية مركبة تتفاعل فيها أبعاد قانونية ونفسية واقتصادية وثقافية، وتؤدي إلى إعادة تشكيل الأدوار داخل الأسرة، وانعطاف مسارات التنشئة، وخلخلة أنماط التماسك الاجتماعي.**

2. النظريات المفسرة لظاهرة الطلاق

- **نظرية التبادل الاجتماعي:** ترى هذه النظرية أن بقاء العلاقة الزوجية أو انهيارها مشروط بحسابات المكاسب والخسائر. فإذا أحسّ أحد الزوجين أن كلفة استمرار الزواج **(بن عيسى، 2014، ص. 40)** سواء على المستوى النفسي أو المادي أو الاجتماعي . تفوق ما يجنيه من منافع، فإن احتمالية الانفصال تصبح أعلى. ومن هنا، يُفهم الطلاق باعتباره نتيجة مباشرة لاختلال التوازن بين العطاء والأخذ داخل الحياة الزوجية. لذلك، كلما ضعف الإشباع العاطفي أو تزايدت بدائل الإشباع خارج العلاقة (مثل فرص الاستقلالية أو علاقات بديلة)، تعاظمت فرص تفكك الزواج.

- **نظرية النزاع الأسري:** انطلاقًا من أسس النظرية الصراعية في علم الاجتماع، تركز هذه المقاربة على أن الأسرة ليست فضاءً للتكامل فقط، بل مجالًا للصراع على الموارد والسلطة والقيم. وتوضح أن الطلاق هو مآل طبيعي لتصاعد النزاعات غير المُدارة بين الزوجين، حيث تتحول الخلافات البسيطة إلى صراعات بنيوية تمس توزيع الأدوار أو السيطرة على القرارات أو إدارة الموارد المالية **(بوعزة، 2016، ص. 112)**. ومن هذا المنظور، يُنظر إلى الطلاق كخيار يطفو على السطح عندما تفشل آليات الضبط الداخلي للأسرة أو عندما تتسع الهوة بين التوقعات الزوجية والواقع المعيشي.

- **نظرية التحول القيمي والحداثة:** تفسر هذه النظرية الطلاق كنتيجة للتحولات العميقة التي شهدتها القيم الاجتماعية مع الحداثة والعولمة. ففي المجتمعات التقليدية كان الزواج قائمًا على الاعتبارات الجماعية (العائلة، المكانة الاجتماعية، الاستقرار الاقتصادي)، بينما في المجتمعات الحديثة أضحى مبنيًا أكثر على الرغبة الفردية والإشباع العاطفي. ومع صعود قيم الحرية الفردية والمساواة بين الجنسين وتآكل سلطة المرجعيات التقليدية، بات الطلاق مقبولًا اجتماعيًا بل وأحيانًا يُنظر إليه كحق مشروع للتحرر من علاقة غير مُرضية. وقد ركز غيدنز وباومان على أن "العلاقات السائلة" في عصر الحداثة المتأخرة تتسم بالهشاشة وقابليتها الدائمة للانفصال، مما يجعل الطلاق انعكاسًا مباشرًا لهذه التحولات القيمية **(عيساوي، 2020، ص. 85)**.

- **نظرية التفكك الأسري/الانفصال:** تتعامل هذه النظرية مع الطلاق كعملية متعددة المراحل، تبدأ بالانفصال العاطفي ثم القانوني فالاجتماعي والاقتصادي. وبذلك لا يُختزل الطلاق في كونه إجراء قانونيًا فحسب، بل يُفهم كمسار معقد يمس مختلف دوائر حياة الأفراد: من إعادة توزيع الأدوار الوالدية، إلى تفكك الشبكات القرابية، وصولًا إلى إعادة تعريف المكانة الاجتماعية للمطلقين. ومن هذا المنظور، الطلاق لا يُفسَّر فقط بأسبابه بل أيضًا بآثاره التراكمية التي تعيد تشكيل حياة الأفراد وعلاقاتهم على المستويين الشخصي والجماعي.

بهذه الطريقة يظهر كيف أن كل مقاربة قدمت زاوية خاصة لفهم الطلاق: الأولى بمنطق "الحسابات الفردية"، الثانية من خلال "الصراع البنيوي"، الثالثة من خلال "تحولات القيم"، والرابعة باعتباره "مسارًا متعدد الأبعاد".

3. عوامل انتشار الطلاق في الجزائر

قبل الخوض في العوامل، من الضروري تثبيت الخلفية الكمية: شهدت الجزائر ارتفاعًا واضحًا في عدد حالات الطلاق خلال السنوات الأخيرة (مثلاً: نحو 76 ألف حالة عام 2021، 84 ألف عام 2022، وما يقارب 91–93 ألف حالة عام 2023؛ أي معدل انقطاع يقارب 33% بالنسبة للزيجات المسجّلة 2023). هذا الارتفاع يُحوّل الطلاق من ظاهرة هامشية إلى واقع اجتماعي مؤثر يجب تفسيره عبر عوامل متداخلة.

- **الضغوط الاقتصادية والبطالة**

آلية التأثير: ضغط الموارد ← صراع زوجي ← انفصال

الأزمات الاقتصادية (انخفاض القدرة الشرائية، تضخّم الأسعار، البطالة بين الشباب، أزمة السكن) تولّد توتّرات يومية في إدارة المنزل ومسؤولياته؛ هذه الضغوط تزيد من تكرار النزاعات، تضعف قدرة الأزواج على حل النزاع، وتخفض قدرة الأسرة على الصمود أمام الأزمات في الجزائر**(مراد، 2017، ص. 130)** تُضاف أزمة السكن وكلفة تأسيس بيت مستقل إلى الضغوط: تأجيل الاستقلال السكني أو العيش مع أسرة ممتدة يعرض الزوجين لتدخلات خارجية توسّع الهوّة وتفجّر الخلافات. تقارير محلية وربط إعلامي أشار إلى هذا الارتباط بين الوضع الاقتصادي وارتفاع حالات الطلاق.

مثال واقعي: حالات تُذكر في تقارير محلية عن زيجات تنهار لأن الزوج غير قادر على استكمال متطلبات «الزواج» أو توفير سكن مستقل، فتتجه الأزواج إلى الطلاق كحل، أو لأن الضغوط المعيشية تزيد من حدة العنف الزوجي الذي يؤدي بطرفه الآخر لطلب الطلاق.

- **التحولات التشريعية وسهولة الإجراءات القضائية**

آلية التأثير: إتاحة المخرج القانوني ← انخفاض الحواجز أمام الطلاق

تعديلات قانون الأحوال الشخصية (تحديثات مدنية/تشريعية عبر السنوات، ولا سيما مراجعات ما بعد 2005) وإجراءات المحاكم الأسرية التي أصبحت أكثر تنظيماً قضائياً حسّنت من إمكانية الوصول إلى الطلاق (بصيغ مختلفة: طلاق بالتراضي، خلع، أحكام قضائية) نتيجة ذلك، تراجعت الحواجز الشكلية أمام إنهاء الزواج، وبتالي أصبح الطلاق خيارًا أكثر توافراً للأطراف المتضرّرة **(بلقاسم، 2019، ص. 45)** تقارير وبيانات رسمية ومحلية أظهرت تزايدًا في أحكام الخلع والطلاق القضائي.

إن وجود آليات قانونية أشدّ وضوحًا مهمّ، لكنه أيضًا يكشف عن ضعف آليات الوساطة التقليدية (الصلح العشائري/العائلي) واستبدالها بمحاكم رسمية.

- **تمكين المرأة والتحوّل الثقافي في أدوار النوع الاجتماعي**

آلية التأثير: وعي أكبر + مطالب حقوقية ← رفض علاقات غير متوازنة

إن ارتفاع مستويات تعليم المرأة ودخولها إلى سوق العمل وازدياد الوعي بحقوقها أدى إلى تغيير في توقعات النساء من الزواج؛ لم تعد الزوجة بالضرورة تقبل بالصمت أو التنازل عن حقوقها. هذا التمكين ينعكس في زيادة حالات اللجوء

إلى الطلاق عندما تكون المساواة أو الأمن النفسي غائبة **(شريف، 2015، ص. 95)** دراسات محلية وأخرى ميدانية ربطت بين ارتفاع مستوى مطالبة النساء بحقوقهن وزيادة الطلب على الطلاق كخيار للتحرّر من علاقات عنيفة أو غير متكافئة .

كمثال واقعي وجود تقارير لمؤسسات حقوقية جزائرية وسجلات قضايا تظهر زيادة في قضايا الخلع وطلبات النفقة بعد الطلاق، والتي هي بالأساس مرتبطة بوعي مطلقات بحقوقهن وحاجتهن لحماية قانونية واقتصادية .

- **الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي**

آلية التأثير: كشف الخفاء + غرف صدى ⟵ احتكاك ثقة + تسريع الأزمات

الاستخدام المكثف للمنصات الرقمية (فيسبوك، واتساب، تيك توك...) أنتج آليات جديدة للصراع الزوجي: الخيانة الرقمية، نشر المحتوى الحميمي، تداخل علاقات خارجية افتراضية، وصعود ظواهر المقارنة الاجتماعية (عرض نمط حياة «مثالي»). خوارزميات التوصية تسرّع انتشار سلوكيات أو نماذج غريبة عن السياق المحلي، وتخلق «معايير» جديدة يرفضها أحد الزوجين **(شريف، 2015، ص. 95)** دراسات جزائرية (مسح/تحليل) خلُصت إلى أن لوسائط التواصل دورًا ملموسًا في أسباب بعض حالات الطلاق؛ كما أظهرت تقارير إعلامية زيادة القضايا المرتبطة بأدلة إلكترونية .

ومن الأمثلة على ذلك قضايا قضائية أمام محاكم الأسرة تضمنت مراسلات واتساب وفيديوهات منشورة على فيسبوك كدليل للخلاف أو الخيانة، ما سهّل إجراءات الطلاق لدى البعض .

- **صدمات مركبة وتعجيل التغيير ـــ جائحة كوفيد مثالًا**

فترات الصدمات (مثل إغلاق المدارس والحجر الصحي خلال جائحة كوفيد-19) عملت كـ«مسرّعات» للتأثيرات: زيادة ساعات التعايش تحت سقف واحد، ارتفاع الضغط المالي، وإطالة وقت الشاشة؛ كلها عناصر رفعَت من معدلات الخلاف ودفعت بعض الأزواج نحو الانفصال، أو جعلت أزمات قائمة تتدحرج إلى طلاق. دراسات ميدانية جزائرية وأبحاث عائلية وثّقت هذه الظاهرة **(بوحفص، 2021، ص. 210).**

- **التدخّلات الأسرية والعشائرية والتوقعات التقليدية**

آلية التأثير: تدخل ثالث ⟵ تفاقم النزاع الزوجي

تدخل الأهل/الأقارب في شؤون الزوجين (قضايا المهر، اختيار الشريك، توقعات الأداء الزوجي) قد يقود إلى احتكاك يصل للانفصال، خصوصًا عندما تتعارض توقعات الأسرة الممتدة مع رغبات الزوجين في الجزائر **(عبد اللاوي، 2022، ص. 60)** وجود عادات اجتماعية تضغط على الأزواج (مهر عالي، مراسم باهظة) يمكن أن يخلق ديناميات ديونية ونزاعات على توزيع الأعباء. أبحاث ميدانية قدّمت هذا البُعد كعامل متكرر .

- **تفاوت الوصول إلى الدعم الاجتماعي وسياسات الحماية الضعيفة**

آلية التأثير: عبء ما بعد الطلاق ⟵ ضغط إضافي على القرار

ضعف شبكات الدعم (سكن، عمل، دعم اجتماعي للأم المطلقة والأطفال) يجعل الطلاق قرارًا يحمل تبعات اقتصادية واجتماعية جسيمة **(عبد اللاوي، 2022، ص. 60)** حيث لوحظ أن نقص آليات النفقة أو ضعف تطبيقها دفع بعض النساء إلى الاعتماد على خيار «الطلاق الورقي» أو البحث عن تسويات غير رسمية، وأظهر الإعلام وخلّصت تقارير إلى الحاجة إلى إصلاحات في منظومة النفقة .

بناءا على ما سلف ذكره يمكن القول أن الظاهرة لا تُفسَّر بعامل واحد؛ بل بفعل تراكبي بين المستويات: على المستوى الماكروي (أزمة اقتصادية، قوانين، تكنولوجيا الاتصالات، العولمة القيمية) تتغيّر شروط الزواج والاستقرار؛ وعلى المستوى الميكروي (العلاقة الزوجية اليومية، إدارة الموارد، التوقعات) تنشأ آليات الصراع **(صالحي، 2018، ص. 25)** الوسائط الرقمية والتشريعات والاقتصاد تعمل كـ«مُسرِّعات» أو «مراكمات» لصلابة أو هشاشة الزواج؛ ففي ظل بيئة اقتصادية مُجهدة ومؤسسات حماية ضعيفة، يصبح أي شرخ تكنولوجي أو ثقافي أكثر قدرة على تحويل خلاف إلى طلاق.

4. تداعيات ظاهرة الطلاق على المجتمع في الجزائر

– على المستوى الفردي

يمثّل الطلاق تجربة وجودية معقدة تُحدث قطيعة مع الاستقرار النفسي والاجتماعي الذي يوفّره الزواج. فالفرد يجد نفسه أمام تحديات متشابكة تبدأ من الشعور بالفقد والخسارة الرمزية إلى الانزلاق نحو العزلة أو اضطرابات الصحة النفسية **(صالحي، 2018، ص. 25)**. ولا يقف الأثر عند البعد العاطفي فحسب، بل يمتد إلى إضعاف الهوية الاجتماعية للفرد الذي يُنظر إليه في بعض السياقات كمُقصّر أو فاشل في الحفاظ على تماسك أسرته، وهو ما يولّد ضغطًا إضافيًا يعمّق أزماته. هذه الاضطرابات كثيرًا ما تنعكس على الأداء الوظيفي، العلاقات الاجتماعية، وحتى على التوجهات المستقبلية، لتجعل الفرد يعيش حالة من "الهشاشة الدائمة."

– على مستوى الأطفال

الأطفال هم الحلقة الأكثر هشاشة في معادلة الطلاق، إذ يعيشون تمزقًا عاطفيًا بين والدين متنازعين، ما يزرع فيهم مشاعر الارتباك واللايقين. إن غياب النموذج الأسري المستقر يحرمهم من الإحساس بالأمان ويضعف بناءهم النفسي والمعرفي. وقد يترجم هذا لاحقًا في ضعف التحصيل الدراسي، الميل إلى السلوك العدواني أو الانسحابي، وتراجع القدرة على بناء علاقات صحية في المستقبل**(بن عيسى، 2014، ص. 40)** الأخطر أن هذه التأثيرات لا تتوقف عند الطفولة، بل قد ترافق الأفراد في حياتهم الراشدة عبر أنماط غير مستقرة من الارتباط العاطفي وتكرار دوامة الطلاق بين الأجيال.

– على المستوى الأسري

يفكك الطلاق بنية الأسرة التقليدية ويعيد تشكيلها في صيغ جديدة أكثر هشاشة: أسر أحادية المعيل، أسر ممتدة مثقلة بالمسؤوليات، أو أسر مدمجة تعاني من تضارب الأدوار. هذا التفكك يعيد توزيع الأدوار داخل العائلة بشكل غير متوازن، ما يؤدي إلى ضغط مضاعف على طرف دون آخر، ويخلق بيئة يسودها التوتر والصراع **(مختار، 2010)**. كما

يفقد الأطفال مرجعياتهم الواضحة داخل الأسرة، بينما تضعف سلطة الضبط الاجتماعي التي كانت تؤديها المؤسسة العائلية في السابق، وهو ما يهدد بظهور جيل أقل ارتباطًا بالقيم العائلية التقليدية.

- **على المستوى الاقتصادي**

ينتج الطلاق اختلالًا مباشرًا في توزيع الموارد الاقتصادية، حيث تتضاعف الأعباء المالية لتغطية نفقات سكن جديد، إعالة الأطفال، أو دفع النفقات القضائية هذا التفكك المالي يدفع بالأسر إلى حافة الفقر، خاصة حينما تتحمّل المرأة وحدها مسؤولية الإعالة في ظل ضعف اندماجها المهني **(خليفي، 2020، ص. 110).** ويتحوّل الطلاق بذلك إلى محرّك يعيد إنتاج التفاوتات الطبقية ويزيد من فجوة الهشاشة الاقتصادية داخل المجتمع. وما يفاقم الوضع أن هذه الضغوط ليست آنية، بل تمتد لسنوات، لتؤثر في مسارات التعليم والصحة وفرص الترقي الاجتماعي للأبناء.

- **على المستوى القانوني والمؤسساتي**

الانتشار المتزايد للطلاق يضع المؤسسات القضائية أمام تحديات مضاعفة، حيث تتكدّس القضايا وتزداد النزاعات المرتبطة بالحضانة والنفقة وتقسيم الممتلكات هذا الضغط يفضح في كثير من الأحيان محدودية الآليات القائمة في التعامل مع النزاعات الأسرية المعقدة، ما يطيل أمد الصراع ويترك الأفراد والأطفال في حالة من "اللايقين القانوني". هذه الوضعية تُنتج شعورًا متناميًا بعدم الإنصاف وفقدان الثقة بالمؤسسات، وهو ما ينعكس على استقرار العلاقات الاجتماعية برمّتها **(منصوري، 2019، ص. 150).**

- **على المستوى الاجتماعي العام**

تتجاوز آثار الطلاق حدود الأسرة لتطال البنية المجتمعية الأوسع، إذ يؤدي تفكك الأسر إلى تراجع التضامن التقليدي وانحسار شبكات الدعم الاجتماعي ومع الوقت، يصبح الطلاق ظاهرة عادية في المخيال الجمعي، فتتراجع الوصمة الاجتماعية التي كانت تُحيط به، ما يؤدي إلى تحوّل في المعايير والقيم السائدة **(منصوري، 2019، ص. 150)** غير أن هذا التحول يظل محاطًا بالتناقضات، حيث يتأرجح المجتمع بين قبول الطلاق كواقع اجتماعي متنامٍ، وبين القلق من تفكك النسيج الاجتماعي وفقدان معايير الضبط القيمي.

- **على المستوى الثقافي والقيمي**

يمس الطلاق عمق المنظومة القيمية للمجتمع، إذ يفتح الباب أمام إعادة تعريف معاني الزواج، الأسرة، والاستقرار. هذا التحول يُدخل المجتمع في حالة من التوتر الثقافي بين جيل يرى في الطلاق تهديدًا للهوية والقيم الجماعية، وجيل آخر يعتبره حقًا فرديًا وخيارًا مشروعًا في مواجهة الزواج غير المتكافئ**(مراد، 2017، ص. 130)** ومن هنا، يصبح الطلاق ساحة لصراع رمزي بين الحداثة والتقليد، وبين الفردانية والجماعية، بما يعكس تغيرًا تدريجيًا في المرجعيات الثقافية التي تنظّم الحياة الاجتماعية.

- **على المستوى الديموغرافي**

الطلاق ليس مجرد حدث فردي، بل له آثار تراكمية على المؤشرات السكانية؛ إذ يغيّر من بنية الأسرة وحجمها، ويؤثر على أنماط الزواج والخصوبة. ارتفاع معدلات الطلاق يقود إلى زيادة في حالات الزواج الثاني، تغير في سن الزواج

الأول، وتراجع في معدلات الإنجاب داخل بعض الشرائح الاجتماعية **(شريف، 2015، ص. 95)** هذه التغيرات تعيد تشكيل الخريطة الديموغرافية ببطء، لكنها تحمل انعكاسات عميقة على الطلب على السكن، توزيع الخدمات التعليمية والصحية بل وحتى على التخطيط الحضري في المدى الطويل.

5. التوصيات والاقتراحات

- **تعزيز الوعي الأسري قبل الزواج:** إدراج برامج تثقيفية موجهة للمقبلين على الزواج، تتناول مهارات التواصل، إدارة الخلافات، وفهم الأدوار الزوجية، بما يعزز الاستعداد النفسي والاجتماعي للحياة المشتركة.

- **إصلاح منظومة الوساطة الأسرية:** تفعيل دور مؤسسات الإصلاح الأسري داخل المحاكم والمراكز الاجتماعية، وتزويدها بكفاءات متخصصة في علم الاجتماع وعلم النفس الأسري، بما يجعلها آلية وقائية فعّالة قبل الوصول إلى الطلاق.

- **تعزيز الاستقرار الاقتصادي للأسر:** دعم السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي ترفع من القدرة المعيشية للأسر الشابة، كبرامج الإسكان والعمل المستقر، لما للضغوط المادية من دور مباشر في تفاقم النزاعات الزوجية.

- **إعادة إحياء الأدوار التربوية للمؤسسات الاجتماعية:** إشراك المدرسة، الإعلام، والمؤسسات الدينية في نشر ثقافة أسرية متوازنة قائمة على قيم الحوار، التسامح، والمسؤولية المشتركة.

- **تمكين المرأة في إطار توازني:** دعم حقوق المرأة في التعليم والعمل بما يحقق استقلاليتها، لكن في إطار مقاربات متوازنة تحافظ على الانسجام الأسري وتمنع تحول استقلاليتها إلى عامل تفجّر للصراعات الزوجية.

- **تنمية ثقافة الحوار الأسري:** تشجيع الزوجين على تبني آليات حوار بنّاء، والتعامل مع الخلافات كفرص للتقارب لا كمقدمات للتباعد، عبر حملات توعية وورشات تدريبية.

- **برامج دعم ما بعد الطلاق:** توفير مرافقة نفسية واجتماعية للمطلقين وأبنائهم للحد من التداعيات السلبية، خصوصًا لدى الأطفال، بما يخفف من آثار التفكك على المدى الطويل.

- **تشجيع البحث العلمي في قضايا الأسرة:** دعم الدراسات السوسيولوجية والنفسية الميدانية حول الطلاق، لتوفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد صانعي القرار في وضع استراتيجيات مبنية على معرفة علمية رصينة.

خاتمة

إن تحليل ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري يكشف بوضوح أنها لم تعد حالة اجتماعية معزولة، بل تحولت إلى مؤشر مركزي على التحولات العميقة التي تشهدها البنية الأسرية في ظل التغيرات الاقتصادية والثقافية المتسارعة. فالطلاق اليوم لا يُقرأ فقط في إطار الخلافات الزوجية المباشرة، وإنما باعتباره نتاجًا لتقاطع عوامل هيكلية تتعلق بضعف الاستقرار الاقتصادي، تآكل المرجعيات القيمية التقليدية، وتزايد تأثير العولمة الثقافية التي أعادت تشكيل تمثلات الأفراد للعلاقة الزوجية وللأدوار الأسرية. وقد أبرزت الدراسة أن هذه الظاهرة لا تتوقف عند حدود الانفصال القانوني، بل تمتد لتنعكس على الأطفال عبر اختلال التنشئة وتفاقم الهشاشة النفسية، وعلى النساء من خلال الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يعشنها، وعلى المجتمع ككل من خلال تصدع شبكات التضامن التقليدية وارتفاع منسوب التفكك الاجتماعي. إن الطلاق في صيغته الراهنة يمثل تحديًا مركبًا يتجاوز الأبعاد الفردية ليطرح أسئلة عميقة حول قدرة الأسرة الجزائرية على الصمود أمام إكراهات العصر وضغوطه، الأمر الذي يجعل مقاربته علميًا واجتماعيًا ضرورة مُلحّة لفهم ديناميّاته والتعامل مع انعكاساته بما يضمن استقرار النسيج الأسري واستمرارية التوازن المجتمعي.

قائمة المصادر والمراجع

1. بلقاسم، الحاج. (2019). الأسرة الجزائرية والتحولات القيمية: قراءة في ظاهرة الطلاق. الجزائر: دار الخلدونية.
2. بن عيسى، محمد. (2014). التغيرات الثقافية وأثرها على استقرار الأسرة الجزائرية. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، 7(1)، 33-50.
3. بوحفص، سعاد. (2021). التغيرات الاقتصادية وأثرها على استقرار الأسرة الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية، 15(4)، 201-220.
4. بوعزة، عبد القادر. (2016). التفكك الأسري في الجزائر: دراسة سوسيولوجية. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
5. زروقي، سامية. (2018). العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق في المجتمع الجزائري. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 9(2)، 45-62.
6. شريف، منى. (2015). العنف الأسري وعلاقته بظاهرة الطلاق: دراسة ميدانية في المجتمع الجزائري. مجلة دراسات إنسانية، 8(2)، 88-110.
7. صالحي، رشيد. (2018). الطلاق في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية قانونية. الجزائر: دار الهدى.
8. عبد اللاوي، كريمة. (2022). الطلاق وآثاره على الأطفال: مقاربة سوسيولوجية. مجلة الطفولة والأسرة، 6(1)، 55-73.
9. عيساوي، نوال. (2020). الطلاق في المجتمع الجزائري: بين البعد القانوني والبعد الاجتماعي. مجلة البحوث الاجتماعية، 12(1)، 77-95.

10. مراد، فتيحة. (2017). أثر التحولات الاجتماعية على ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر. مجلة الفكر الاجتماعي، 5(3)، 122-138.

11. خليفي، سامية. (2020). تداعيات الطلاق على المرأة الجزائرية: دراسة اجتماعية ميدانية. مجلة قضايا اجتماعية، 4(2)، 99-118.

12. منصوري، عبد الحكيم. (2019). الأسرة الجزائرية بين الاستقرار والتفكك: الطلاق نموذجاً. مجلة العلوم الاجتماعية، 11(3)، 140-158.